جامعة الشاذلي بن جديد –الطارف –

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

تنظم

الملتقى الوطني حول حرية الرأي والتعبير بين الإطلاق والتقييد –قانون وواقع وآفاق– في القانون الدولي والتشريعات الوضعية في الجزائر

يومي: 15 و16 نوفمبر 2016

بالقاعة الكبرى للمحاضرات

– **الرئيس الشرفي للملتقى:** الأستاذ الدكتور سياب رشيد–مدير جامعة الشاذلي بن جديد – الطارف–

– **رئيس الملتقى:** الدكتورة غريب منية –عميدة كلية الحقوق والعلوم السياسية–

– **مدير والمنسق العام للملتقى:** الأستاذة أمزيان كريمة

– **رئيس اللجنة العلمية:** الأستاذ الدكتور بعلي محمد الصغير

– أعضاء اللجنة العلمية:

أ.د بوضياف عمار	جامعة تبسة
أ.د منتري مسعود	جامعة عنابة
أ.د لحرش عبد الرحمان	جامعة عنابة
د. عبد الرحمان خليفي	جامعة سوق أهراس
د. بوعمران عادل	جامعة سوق أهراس
د. سوابق عصام	جامعة قسنطينة

- **رئيس اللجنة التنظيمية**: الأستاذ بوستة زهر الدين

- **أعضاء اللجنة التنظيمية:**

– أ. مدار توفيق	– أ. بوعقبة نعيمة
– أ. بوشامي نجلاء	– أ. قورية نذير
– أ. رحال سهام	– أ. بليدي دلال
– أ. بوعشة كمال	– أ. حرزي السعيد
– أ. العايب نصر الدين	– أ. عطاف صالح
– أ. العمري زقار مونية	– أ. تخنوني أسماء

أهداف التظاهرة

يهدف الملتقى إلى تحقيق الأهداف التالية:

1– بيان محددات حرية التعبير والرأي وكيفية تعزيزها على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية.

2– رصد الضمانات المختلفة والبحث عن المعوقات التي تحول دون تطبيق القوانين المتعلقة بحرية الرأي والتعبير في الجزائر.

3– إجراء مقاربة بين تطبيقات حرية الرأي والتعبير في القانون الدولي والقانون الجزائري.

4– استكشاف الدور الفعال الذي ينبغي أن تقوم به المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ووسائل الإعلام والمنظمات الحقوقية في تعزيز احترام وتطبيق حرية الرأي والتعبير.

5– تقديم توصيات تتعلق باتخاذ إجراءات في حق منتهكي حقوق الإنسان فيما يتعلق بحرية الرأي والتعبير.

6– مطالبة صناع القرار بتفعيل آليات تنفيذ القوانين والتشريعات في هذا المجال في الجزائر أسوة بباقي دول العالم.

الأهمية العلمية والعملية للتظاهرة (بيان الإشكالية)

تعتبر قضية حريةالرأي والتعبير من أهم وأعقد القضايا التي تشغل كل المجتمعات تنظيراً وتطبيقاً، فما يعد من قبيل الحريات في مجتمع ما قد لا يعد كذلك في مجتمع آخر، ويصاحب حرية الرأي والتعبير على الأغلب بعض أنواع الحقوق والحدود مثل حق حرية العبادة وحرية الصحافة وحرية التظاهرات السلمية.

ورغم وجود اعتراف قانوني دولي وكذلك في التشريعات الوطنية بحرية الرأي والتعبير واعتبارهما من أهم الحريات والحقوق الأساسية للإنسان إلا أنها في المقابل تضمن قيودا عليها، ذلك أن حرية التعبير ليست مطلقة وإنما ترد عليها مجموعة من القيود القانونية؛ أي يجب أن يكون لها ضوابط وتلك حقيقة مسلم بها؛ فحرية بلا ضوابط تتحول إلى فوضى وإلى التعسف بما يمس مصالح الدول ويؤثر على حقوق وحريات أفراد المجتمع. لذلك فإنه لا ينبغي ممارسة هذا الحق دون قيود وإنما ينبغي ممارستها في إطار القوانين والأنظمة وفي ظل احترام حقوق الآخرين، وحماية الأمن الوطني أو النظام العام أو الصحة العامة أو الأخلاق.

ويظهر الحق في حرية الرأي والتعبير كحق أساسي في عدد من الاتفاقيات الدولية والإقليمية وتعتبر المادة 19 في العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية أن حرية اعتناق رأي ما وحرية التعبير هي حرية مطلقة لا يجوز تقييدها بقانون أو من

جانب أي سلطة، أما الميثاق العربي لحقوق الإنسان لعام 2004 فقد جاء مخالفا لهذا المبدأ الأساسي في القانون الدولي حيث أنه سمح بتقييد حرية الرأي والتعبير كما نصت على ذلك المادة 32 منه.

كما تعد حرية الرأي والتعبير أحد أهم الحقوق الأساسية التي تكفلها الدساتير وتتضمن أغلب دساتير دول العالم الديموقراطية وحتى غير الديموقرطية نصوصا تؤكد على احترام هذا الحق وعدم المساس به، في عالم مضطرب يموج بالحروب والنزاعات. لهذا يمكن التساؤل عن وضع حرية الرأي والتعبير في الدول التي سنت العديد من القوانين والتشريعات لحماية الحريات العامة لكنها اصطدمت بواقع معقد تتداخل فيه ممارسات الاستبداد وجهل المواطن بحقوقه التي تكفلها له المواثيق الدولية والدساتير وتحديات ناتجة عن القيود التي تفرضها الحكومة للسيطرة على حناجر الجماهير.

ورغم تكريس حرية الرأي والتعبير إلا أن تطبيقها يختلف من دولة لأخرى على غرار الجزائر التي أجرت مجموعة من الإصلاحات القانونية والسياسية مؤخرا تتعلق بممارسة هذه الحرية خاصة في أهم مجالاتها والمتمثل في قطاع الإعلام بما فيها السمعي البصري نحو آفاق جديدة لممارسة حرية الرأي والتعبير.

وعليه فإن إشكالية هذا الملتقى وبناءا على ما سبق تطرح في التساؤل التالي: **هل حرية الرأي والتعبير حق مطلق أم مقيد؟ وما هي تجليات ذلك على المستوى القانوني والواقع العملي وآفاقه المستقبلية على الصعيد الدولي والجزائري؟**

محاور التظاهرة

المحور الأول

الإطار المفاهيمي لحرية الرأي والتعبير

أولا: تطور مفهوم حرية الرأي والتعبير في القانون الدولي لحقوق الإنسان.

ثانيا: تطور مفهوم حرية الرأي والتعبير في القانون الجزائري.

ثالثا: تطور أشكال حرية التعبير والرأي وتطبيقاتها المختلفة في وسائل الإعلام.

المحور الثاني

الإطار القانوني العام لممارسة حرية الرأي والتعبير

أولا: ضمانات إطلاق حرية الرأي والتعبير والقيود الواردة عليها في القانون الدولي.

ثانيا: الضمانات الدستورية والقيود القانونية على حرية الرأي والتعبير في التشريع الجزائري.

ثالثا: الآثار الناتجة عن التعسف في استخدام حرية الرأي والتعبير وخرق أخلاقيات المهنة.

المحور الثالث

واقع ممارسة حرية الرأي والتعبير

أولا: واقع المعايير والمبادئ الدولية التي تحكم وتفسر حرية الرأي والتعبير .

ثانيا: واقع وتحديات الالتزام باحترام وحماية حرية الرأي والتعبير .

ثالثا: واقع الممارسات الحديثة لحرية الرأي والتعبير.

المحور الرابع

الآفاق المستقبلية لحرية الرأي والتعبير

أولا: الجهود والمساعي الدولية المبذولة في تعزيز وحماية حرية الرأي والتعبير.

ثانيا: مدى ملاءمة التشريعات العربية والمحلية وقدرتها على مراعاة حرية الرأي والتعبير.

ثالثا: آفاق حرية الرأي والتعبير في ظل الإصلاحات الجديدة في مجال الممارسة الإعلامية والإصلاح السياسي في الجزائر.

شـروط المشاركـة

- ضرورة التقيد بالمنهج العلمي المتعارف عليه في البحوث العلمية، واحترام الشروط التنظيمية التالية:
- لا تقبل البحوث النظرية فقط، و يجب أن تكون لها علاقة مباشرة مع المحاور المحددة،
- يجب أن تتسم بالجدية وبالأصالة العلمية، و أن لا تكون الورقة البحثية قد قدمت في نشاط علمي آخر أو نشرت في مجلة؛
- تقبل الأبحاث باللغات :العربية، الانجليزية والفرنسية؛
- تخضع كل المداخلات الواردة إلى التقييم العلمي المغفل؛
- أن تكتب المداخلات على ورق **A4** وبخط **Traditional Arabic** بالنسبة للغة العربية بحجم 14 أما المداخلات باللغة الأجنبية تكتب **Time New Roman بحجم 12**
- يجب أن لا تزيد المداخلات عن **15 صفحة** مع مراعاة المنهجية العلمية في الإعداد والتوثيق الكامل للمصادر والمراجع في آخر البحث؛
- إعداد ملخص لا يزيد عن صفحة بلغة البحث وباللغة الانجليزية مع ضرورة وجود الكلمات المفتاحية؛
- تطبع أعمال الملتقى وتنشر في كتاب الملتقى.
- يجب ألا يتجاوز عدد المشاركين اثنين لكل مداخلة مع العلم أن الجهات المنظمة للملتقى تتكفل بتكاليف الإقامة والإطعام والنقل طيلة أيام الملتقى، لمتدخل واحد فقط.

توجه جميع المداخلات بصيغة الوارد (Word) إلى العنوان الالكتروني التالي:

seminaire.droit.eltarf@gmail.com

الهاتف: 038.60.18.93 الفاكس:038.60.14.17

تواريخ ومواعيد مهمة

- **آخر أجل لإرسال الملخصات مع استمارة المشاركة 15-09-2016**
- **آخر أجل للرد على ملخصات البحث المقبولة 25-09-2016**
- **آخر أجل لاستلام نص المداخلات كاملة 10-10-2016**
- **الرد على المداخلات المقبولة ابتداء من 25-10-2016**

مشاركتكم وحضوركم يشرفنا

استمارة المشاركة

اسم ولقب المشارك:.....

الرتبة:.....

مؤسسة العمل:.....

الخبرة السابقة في الملتقيات(عدد المشاركات السابقة):

.....

الهاتف:.....

البريد الالكتروني:..... @.....

عنوان المداخلة:..... .....

محور المداخلة: **1** **2** **3** **4**

الوسائل المستخدمة في العرض..... .....

الزمن المقترح والمتوقع للعرض | **10دقيقة** | **15 دقيقة**

ملخص المداخلة:

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....